تواصل مدني

افتتاحية العدد

سقطت جميع ذرائع القوى السياسيّة في لبنان المتعلقة بأسباب تأخير إقرار قانون انتخابات جديد يمثل كافة شرائح المجتمع ويُعزّز مفهوم المواطنة، مع تقاذف هذه القوى فيما بينها الاتهامات بهذا الشأن.

وفي ظل هذا التجاذب والبلبلة القائمة في البلاد، سعى بعض المُستفيدين إلى تمرير مشاريع قديمة جديدة تُخالف الدستور اللبناني والقوانين وتتعدّى على حق المواطن في الوصول الحر إلى أملاكه العامة في مناطق مختلفة من لبنان، من شاطئ الرملة البيضاء إلى حرش بيروت، إلى دالية الروشة، إلى ميناء طرابلس، إلى شاطئ عدلون وغيرها...

ناهيك عن مشاريع زيادة الضرائب على المواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود والفقراء.

وتزداد مسؤولية القوى المدنية الفاعلة في التصدي للفساد، وفي رفض الضرائب، وفي الضغط من أجل إقرار قانون انتخابات تمثيلي، وفي مواجهة التعديات على الأملاك العامة والمساحات العامة. لكن هذه المسؤولية تتشتت مع تشتُّت هذه القوى، وعدم تمكنها حتى اليوم من تشكيل جبهة مُوحدة أو تنسيقية للعمل المدني المشترك.

وقد يكون هذا التأخر في تنظيم العمل المُشترك لهذه المجموعات، أحد العقبات الأساسيّة التي تفسح في المجال لاستمرار قوى الأمر الواقع في تمرير المخالفات المستمرّة للدستور والقوانين أو التغاضي عنها.

إن حجم الفساد والمحسوبيّة يستوجب لمّ شمل القوى المدنيّة وتوحيد جهودِها من أجل مبادراتٍ أكثر فعالية تحوّلها بالفعل إلى حائط دفاع أول قوي عن حقوق الناس في لبنان.

سنعرض في عدد مجلة "تواصل مدني" الحاضر أبرز التحركات المدنية المشتركة التي شهدها لبنان في الأشهر الماضية إضافة إلى مواضيع أخرى متنوعة، على أمل أن تتحول هذه التحركات الخجولة المتفرقة إلى منطلقٍ لعملٍ جماعي أكثر تنظيماً يُشكل، بإرادة جميع أطراف هذا العمل، بادرة عمل سياسي مدني له وزنه على الساحة المحليّة في لبنان، في مواجهة القوى السياسية الطائفية التقليديّة.

أسرة التحرير

باسل عبدالله
أديب محفوض
علاء عيتاني
غيدا فياض
بيار خوري
شادي ذبيان
علي الحمود
ريما منصور

التصميم

أحمد عثمان

صورة الغلاف

كاترين ضاهر

تصدر عن

تيار المجتمع المدني

العدد رقم 19
نيسان/ أبريل 2017

محتوى العدد

افتتاحية العدد 1
مشاهد 2
نشاطات وتحركات مدنية 3
مقابلة مع الوزير السابق شربل نحاس 6
الصحف الورقيّة: إلى التغيير أو الزوال؟ 10
خلف الخط الأحمر 13
آراء حرة 14
مقالة حول قوانين الانتخابات 16
كتاب ومُؤلف: السعادة الزوجية للطاهر بن جلون 18
تحيّة إلى ابن خلدون 19

مَشـــاهـد

من المسيرة ضد فرض الضرائب ومسيرة اليوم العالمي للمرأة

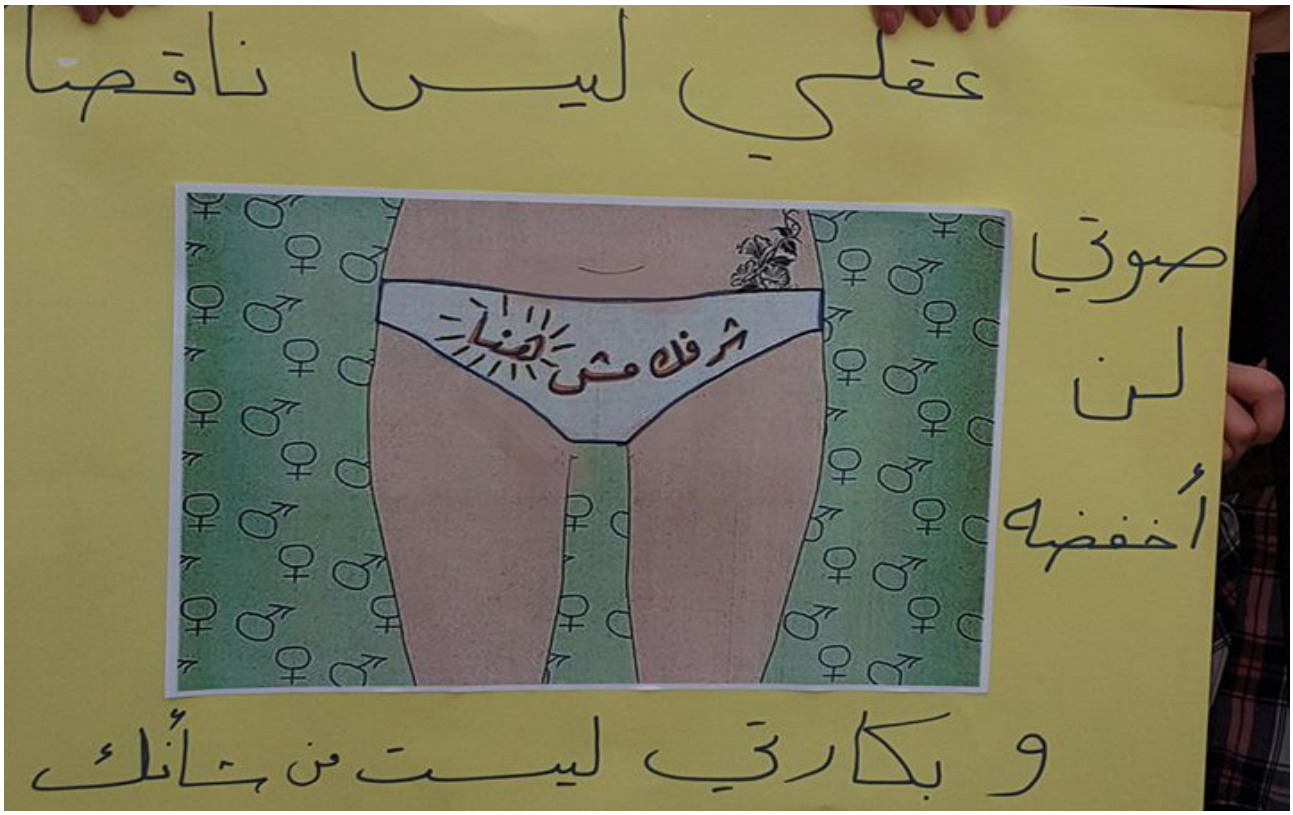

تحركات في الشارع من أجل الأملاك والمساحات العامة وحقوق المواطنين

إعداد باسل عبدالله

دالية الروشة، الرملة البيضاء، حرش بيروت

في إطار تحركات قوى المجتمع المدني للدفاع عن الأملاك العام البحرية والمساحات العامة، نظمت هذه القوى نهاية العام 2016 وأوائل العام 2017 مجموعة من التحركات الرافضة للتعديات على الأملاك العامة، استُهِلت في 2016/10/1 مع حملة «الشط للسباحة مش للاستباحة» التي أطلقت نشاطاً أولاً لمناصرة قضية دالية الروشة ولتعزيز الجهود لحماية الحق العام في الولوج الحر إلى الشاطئ، وقد تضمن هذا النشاط يوماً للسباحة والموسيقى على موقع دالية الروشة، وذلك مُواكبةً للدعوى القضائية المقدمة لدى مجلس شورى الدولة للطعن بالمرسوم رقم 1989\169 الذي استباح الأملاك العامة. كما جاء هذا النشاط في ظل اشتداد التعدّيات على الشاطئ اللبناني، وتجاهل الحق في مساحات عامة مُتاحة ومفتوحة لكافة الفئات الاجتماعية، لا سيما الأشخاص المعوّقين وذوي الاحتياجات الخاصة وحقهم في مدينة دامجة ترعى جميع سكانها على اختلافهم وتنوّعهم.
وقد شدد الناشطون على أهمية الحفاظ على كامل المنطقة العاشرة من بيروت (التي تشمل الدالية والرملة البيضاء) كموقع طبيعي محمي، ترعاه قوانين من شأنها أن تعزز تنوّعه الاجتماعي والجغرافي والثقافي. من ضمن هذه الجهود، كانت قد تقدمت «الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة» بدعوى قضائية أمام مجلس شورى الدولة للطعن بالمرسوم رقم 169 الصادر في العام 1989 والذي يؤول إلى التخلي عن أملاك عامة بلدية. وخلفية القضية أنه كان يتعيّن على مالكي العقارات في المنطقة العاشرة أن يتخلوا عن ربع مساحة عقاراتهم لتكون ملكاً عاماً للبلدية، في حال أرادوا إقامة إنشاءات فيها. وفي خضم الحرب الأهلية، صدر المرسوم رقم 169 ليمّكن المستثمرين من الحصول على حق حصري باستعمال الملك العام على الشاطئ، وإلغاء القاعدة التي تلزمهم بالتخلي عن ربع مساحة عقاراتهم. ولحسن الحظ، تبيّن أن هذا المرسوم بقي سرياً ولم يُنشر رسمياً، فلم تسرِ بعد مهلة الطعن فيه. وعليه، تم تقديم مراجعة أمام مجلس شورى الدولة لإبطال المرسوم. جاء تحرك القوى المدنية لاستعادة المساحة المستباحة، كخطوة أولى لاسترجاع الشاطئ بأكمله.

من تحرك الرملة البيضاء

تلَى هذا التحرك نشاط ثانٍ لحملة «الشط للسباحة مش للاستباحة» يوم 2016/10/28 دفاعاً عن الرملة البيضاء والأملاك العامة البحرية، نُظم عند مدخل مشروع الايدن روك، وقد جاء في بيان الاعتصام «لا يخفى على أحد أن كامل هذا الشاطئ كُرّس ملكاً عاماً، لا يباع، ولا تكتسب أي حقوق ملكية عليه مع مرور الزمن، وذلك منذ عام 1925. الناس تعرف هذه الحقيقة، والسلطة تعرفها أيضاً وهذه المعرفة بالذات هي التي دفعت بعض المسؤولين إلى التلاعب بالقوانين والمراسيم، وإصدار سلسلة من الاستثناءات والقرارات والرخص المخالفة للقانون واللجوء إلى إخفاء الوثائق وصولاً إلى يومنا هذا حيث يُحاولون تصوير المعركة على أنها معركة لحماية الملكية الخاصة. إنّ هذه المعركة لا تمسّ بقدسية الملكية الخاصة، فلا وجود لأي ملكية خاصّة على الشاطئ العام. كما هي ليست معركة تقنية مرتبطة بقواعد البناء أو المهل القانونية، فمن يحترم القواعد والقانون كان الأجدى به أن يتحمل مسؤولياته لإزالة التعديات اللاحقة بشاطئ بيروت. المعركة اليوم هي معركة مبادئ وحقوق. هي معركة استرجاع حقنا بالمساواة المكرّس بالدستور، وهي معركة استعادة حق الأفراد من جميع الفئات الاجتماعية بالولوج الحر إلى البحر. وهي معركة ضدّ التزوير والاحتيال والفساد المُستشري».

وعادت الحملة ونظّمت مؤتمراً صحافياً في 2016/11/21 عند موقع المشروع في الرملة البيضاء دعا إلى مسيرة «الشط لكل الناس» يوم 2016/11/26 في المنطقة نفسها، حيثُ نُظّمت هذه المسيرة بالتزامن مع اعتصام الميناء - طرابلس لحماية الأملاك العامة البحرية من النهب.

في 2017/2/9، نظّمت قوى من المجتمع المدني في إطار حملة «معاً لحماية حرش بيروت»، تظاهرةً احتجاجيّةً على مشاريع قضم حرش بيروت ومن

أجل الحفاظ على آخر متنفس أخضر في بيروت وحماية حقّ الناس بالمساحات العامّة، ورفضًا لسياسة القضم التي تمارسها بلديّة بيروت وآخر تجليّاتها ثلاثة قرارات تؤدّي عمليًا إلى إزالة نصف حرش بيروت، وقد كان مقرراً انطلاق المسيرة من أمام مدخل هذا الحرش من جهة قصقص، غير أنّ تعرُّض بعض ناشطي الحملة للتعدي والضرب من قبل بعض مؤيدي سلطات الأمر الواقع في تلك المنطقة، أدى إلى نقل مكان انطلاق المسيرة إلى مدخل حرش بيروت، جهة بدارو- الطيونة.

بتاريخ 2017/3/12 تابعت حملة «الشط للسباحة مش للاستباحة» تحركها من أجل حماية الشاطئ واحترام واستقلال القضاء، والحفاظ على ما تبقّى من شرعية في الدولة اللبنانيّة، باعتصام صباحي على مدخل ورشة الإيدن روك في الرملة البيضاء. فبعد أن قرّر مجلس شورى الدولة وقف أعمال البناء، ورغم تجاوب المُحافظ مع القرار القضائي المذكور، استمرت أعمال البناء غير القانونية ليلاً نهاراً على شاطئ الرملة البيضاء، في تحدٍ واضحٍ لهيبة الدولة. ما استدعى قوى المجتمع المدني لتنظيم هذا الاعتصام.

وتستمر في الأيام والأشهر المقبلة التحركات للحفاظ على المساحات العامة والدفاع عن الأملاك البحرية في لبنان، على أمل أن تصل أصوات الناشطين وتشكل ضغطاً كافياً على المراجع المعنية لاسترداد حقوق الناس في أملاكها العامة.

من مسيرة الدفاع عن الرملة البيضاء

المواطنة في ورشتي عمل لتيار المجتمع المدني

نظم تيار المجتمع المدني ورشتي عمل حول المواطنة، أولى في شتورة عرّفَت خلالها منسقة التيار في البقاع ريما عبدالله بنشاطات تيار المجتمع المدني، وثانية خُصصت للطلاب ونُظمت في النبطية. وقد قدم الورشتين منسق الجنوب في التيار أديب محفوض، وتناولت الورشتان مفهوم المواطنة وسبل العمل على بناء المواطن الفاعل في لبنان، كما تضمنتا مجموعة من التمارين العملية التي تساهم في التعريف عن مفهوم المواطنة وتُبيّن مضامينه ومُرتكزاتهِ.

من ورشة عمل المواطنة في شتورة

تحرك من أجل الاصلاحات الانتخابية

نظمت مجموعة من الجمعيات والقوى المدنية، في إطار حملة «برلمان لكل البلد» يوم 2017/1/22 تظاهرة انطلقت من أمام وزارة الداخلية باتجاه مجلس النواب طالبت بإقرار قانون انتخابات نسبي على صعيد دوائر كبيرة وبإقرار الاصلاحات الانتخابية، وبتشكيل هيئة مستقلة لإدارة وتنظيم الانتخابات واعتماد لوائح رسمية موحدة لضمان حرية وسرية الاقتراع واعتماد كوتا نسائية وتنظيم الاعلام والاعلان والمال الانتخابي وتأهيل وتجهيز مراكز الاقتراع بما يتناسب وحاجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنات والمسنين.

تحرك ضد مشاريع فرض الضرائب على الناس

بتاريخ 2017/3/19 شارك تيار المجتمع المدني مع قوى ومجموعات مدنية في تنظيم اعتصام شعبي في ساحة رياض الصلح رفضاً لسياسة فرض الضرائب غير العادلة على الشعب التي حاول مجلس النواب إقرارها وفشل، والتي تطال بجزءٍ كبيرٍ منها أصحاب الدخل المتوسط والمحدود والفقراء، كما طالب المُعتصمون بإقرار سلسلة الرتب والرواتب ووقف مزاريب الهدر. وقد شارك في الاعتصام ما يقارب الألفي متظاهر.

من المظاهرة ضد فرض الضرائب

ثقافة المواطنة في منهج التربية الوطنية- مؤتمر لتيار المجتمع المدني

نظم تيار المجتمع المدني بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت يوم الأحد 2016/11/27، مؤتمراً تناول موضوع «ثقافة المواطنة في منهج التربية الوطنية» برعاية وزير التربية والتعليم العالي السابق، شارك فيها حوالي 110 أستاذة واستاذاً في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنيّة ومواد أخرى، إضافةً إلى مُختصين وناشطين نقابيين ومدنيين. استَهِلّت الجلسة بكلمة للسيدة بديعة بيضون ممثلة مؤسسة فريدريش ايبرت، أكدت خلالها أنّ كتاب التربية المدنية يجب أن يكون أهم كتابٍ مَدرسي لأن التربية تؤسس للمواطن الصالح، خاصة في ظل النقص الفادح في مفهوم المواطنة في لبنان. ثم تكلم منسق تيّار المجتمع المدني د. شبيب دياب الذي أشار إلى أنّ الطائفية أدت إلى توترات عشناها في ظل الانقسامات الفئوية في لبنان، والكتاب التربوي يساهم في خلق جيل ينتمي إلى الوطن لا إلى التكتلات الطائفية، لذلك يتابع التيار جهوده في هذا الإطار. ثم ألقى منسق لجنة التربية في التيار الأستاذ أديب محفوض كلمة جاء فيها «أن نكون مواطنين، نشعر كباقي البشر بأننا نعيش في وطن كغيره من الأوطان، لنا نفس الحقوق، وعلينا ذات الواجبات، وبأن انتماءنا إليه لا يحجبه أو يتقدم عليه أي انتماء آخر، سواء كان طائفياً أو مذهبياً أو مناطقياً، تلك المواطنة الحقة التي لا زلنا في تيار المجتمع المدني ننشط في سبيل جعلها مفهوماً قابلاً للحياة».

افتتح المؤتمر بكلمة الأستاذ خليل السيقلي ممثل وزير التربية الذي نقل تحية الوزير بو صعب وشكره المنظمين على المبادرة الوطنية التربوية الهادفة، وأشار في كلمته إلى أن ثقافة المواطنة أو أي ثقافة قيمية إنسانية أخرى، لا يكفي أن تُدرّس في الكتب، بل تحتاج وجود مُعلمين مُربِّين يتمثل بهم التلامذة في السلوك والتصرفات.

قام المؤتمر برصد مكامن القوّة والضعف في منهج التربية الوطنية والتنشئة المدنيّة لجهة موقع وحجم ثقافة المواطنة ومرتكزاتها فيه، وتحديد آليات وطُرق نظرية وعمليّة ومضامين يجب أن يحتويها المنهج، تُسهم في ترسيخ ثقافة المواطنة فيه، كما عرض نتائجَ تجارب عمليّة تمّت في هذا الإطار، وذلك من خلال جلستين.

عرضت الجلسة الأولى بإدارة الأستاذ وسام فحص «واقع ثقافة المواطنة في منهج التربية الوطنية». تكلم فيها د. فوزي أيّوب ود. سوزان عبد الرضى أبو رجيلي المستشارة التربوية في المركز التربوي

من مؤتمر التربية

للبحوث والإنماء ود. وديعة خوري. وعرضت الجلسة الثانية بقسمها الاول، بإدارة الأستاذ أديب محفوض، «آلية تعزيز وترسيخ ثقافة المواطنة - خبرات عملية واقتراحات». حيثُ اعتبر د. أنطوان مسرّة، عضو المجلس الدستوري في كلمته، أن التربية المواطنية تتطلب في لبنان المتابعة والإحياء انطلاقاً من الورشة الضخمة التي حصلت في سنوات 1996-2002 استناداً إلى وثيقة الوفاق الوطني وبإدارة البروفيسور منير أبو عسلي، والتي هي تأسيسية ونموذجية لكل المنطقة العربية. وكما أشار إلى أنّ هنالك حاجة إلى تأصيل التربية المواطنية لبنانياً انطلاقاً من ثلاث مقاربات، أولى فكرية هي المضمون الثقافي والتربوي في الدستور وثانية مقاربة في علم النفس مع التركيز على معضلات المجتمع اللبناني بالذات وسلوك اللبناني في قضايا القانون والشأن العام والإدراك المشترك للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحذر في العلاقات الخارجية ومفهوم الدولة الديمقراطية، أما المقاربة الثالثة فهي تربوية مع الاعتبار أن المعرفة بذاتها لا تؤدي إلى سلوك منسجم. كما أكد أنه تم إصدار مجموعة كتب في خطة النهوض التربوي، ليست كتباً للحفظ، هي دليل لتدريب الأساتذة الخارجون من سلوكيات سائدة بحاجة إلى مراجعة. وأكد الحاجة إلى التحول إلى عمل الخطوات العملية بإحياء خطة النهوض التربوي وإلى إنتاج نموذجي وليس إلى دراسات تجريدية وبيروقراطية. وعدّد أخيراً مؤسسات كان لها انتاج منها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم وجمعية أديان ومؤسسة مخزومي وتيار المجتمع المدني. ثم تكلم د. حسّان قبيسي فقال أن هنالك مشكلة وطنية مطروحة، هي نقص في الشعور بالانتماء الاجتماعي رغم وجود مادة منهجية تُدَرّس في المدارس أما الحلول الممكنة للمشكلة فتكمن في عدة اقتراحات منها إعداد معلمين وتدريبهم على قيادة وضعيات تعليمية قائمة على وضعيات عملية معاشة وناشطة، وتهيئة الوقت اللازم في البرنامج المدرسي للقيام بتلك النشاطات وتنفيذها، وفتح المدرسة على المجتمع المحلي فتهتم باحتياجاته ومشكلاته وتربط التعليم بواقع الحياة المعاشة، وإقامة نشاطات مشتركة بين المدارس على مستوى الوطن من اوساط اجتماعية مختلفة بهموم اجتماعية ووطنية واحدة. أضاف: الثقافة الوطنية والمدنية هي سلوك معاش، «والمسألة تكمن في توجيه الطاقة الانسانية في مجتمع معين، لجعل أفراده يتصرفون كما يجب أن يتصرفوا، وهم يجدون في ذلك نوعاً من الرضى. هذه هي الثقافة الاجتماعية التي نصبو إليها». بعدها تكلم د. أدونيس عكره، مدير المركز الدولي لعلوم الانسان فقال «في لبنان العقبة الأساسية لتوافر شروط الممارسة المواطنية هي السلطة السياسية، لاسيما أن المواطنية بجوهرها مفهوم سياسي وممارستها هي فعل سياسي بامتياز يقوم على مصدر السلطة لسلطته». واختتمت الكلمات بكلمة للأستاذة بلانش أبي عساف، رئيسة قسم مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية في المركز التربوي للبحوث والإنماء. أمّا القسم الثاني من الجلسة، أدارته الناشطة في تيّار المجتمع المدني الأستاذة فدى السمراني، وتناول التجارب والخُبرات العملية والاقتراحات في مجال ترسيخ ثقافة المواطنة، فعرض الأب البروفيسور فادي ضو، رئيس مؤسسة أديان تجربة أديان العملية في مجال ترسيخ مفهوم المواطنة. بعدها عرضت الأستاذة بشرى صعب لكتاب «سلوكيات المواطن الفاعل – تمارين وأنشطة مكملة لمنهج التربية الوطنية والتنشئة المدنية» الذي أصدره تيار المجتمع المدني. ثم عرض الأستاذ عُدي علي أحمد لموقع «تربية وتعليم – نحو المواطنيّة» الذي أسسه التيار بالتعاون مع مجموعة من أساتذة التربية. وكنتيجة لفعاليات المؤتمر، اتفق الحاضرون على أن يصدر كتيب عن تيار المجتمع المدني يتناول فيما يتناوله التوصيات التي تم اقتراحها في سياق المؤتمر.

في ذكرى غريغوار حداد

نظم تيار المجتمع المدني أمسيةً ولقاءً في ذكرى مرور عام على وفاة المطران غريغوار حداد في مركزه في بدارو تضمن عرضاً لكافة النشاطات التي نظمها التيار في العام 2016 وللنشاطات التي يعمل على تنظيمها في العام 2017، كما تضمنت الأمسية وثائقيان عن غريغوار حداد وعن تيار المجتمع المدني وعرضاً لأغنية «تحية إلى غريغوار» التي قدمتها فرقة التيار المدني في ذكرى رحيل المطران.

مسيرة في يوم الاحتفال العالمي للمرأة

في أجواء مناخيّة عاصفة، نظمت مجموعات نسوية ومدنية يوم السبت 207/3/11 مسيرة تحت عنوان «قضايانا متعددة، نضالنا واحد» لمناسبة يوم الاحتفال العالمي للمرأة الذي ينظم عادة في الثامن من آذار من كل عام.

انطلقت المسيرة من الاشرفية وسارت باتجاه قصقص حيث تضمنت المطالب المرفوعة مختلف الحقوق التي تسعى إلى تحقيقها المنظمات النسائية في لبنان بدءاً بموضوع الكوتا النسائية وصولاً إلى حق المرأة في حضانة أولادها. ●

من مسيرة اليوم العالمي للمرأة

مقابلة

الوزير السابق شربل نحاس: السلطة مأزومة وشرعيتها تتآكل

أجرى المقابلة أديب محفوض

الدكتور شربل نحّاس ... المُهندس الذي شغل منصب وزير لمرّتين في حكومتي الرئيسين سعد الحريري ونجيب ميقاتي، الوزير الذي أصبحت صفة المُشاكس معهُ مُؤشّرا لدى اللبنانيين عن ذاك الذي، ومن موقعه كوزير، يُحضّر ملفّاته ويُجادل ويُناقش ولا يبصم لأيٍ كان في مواقع السلطة العُليا على أي أمرٍ خارج سُلطة قناعاته، وعندما أُريد له أن يكون، ومن منصبهِ كوزيرٍ أيضاً، مُجرّد شاهد عيانٍ، تجرّأ على ما لم يفعلهُ أحدٌ من قبلهِ، استقال...

فهو صاحب رؤيةٍ عن العمل العام تختلف عن السائد لدى السلطة التي يرفُض تسميتها بالطبقة السياسيّة... مع الدكتور والوزير السابق شربل نحّاس كان لمجلّة "تواصل مدني" هذه المُقابلة.

• الوزير السابق شربل نحاس، شغلت منصب وزير في حكومتي الرئيسين سعد الحريري ونجيب ميقاتي علماً أنك من حيث الفكر والممارسة تعتبر من خارج الطبقة السياسية، بل أنت خصم لها، ما الذي أحرزه الوزير شربل نحاس من هذه التجربة؟

ما الذي أحرزه شيء وما الذي يعتبر أنّه تمكن من تحقيقه شيء آخر، ما الذي أحرزه: عُدت إلى التدخين بعد توقف خمس أو ست سنوات، لان هذه التجربة هي تجربة غنية ومضنية وتعلّم الكثير حول الأداء الفعلي الداخلي للعمل في الدولة، لأن الوزير ينشط في ثلاث دوائر: الدائرة الأولى: مجلس الوزراء وهو مكان مركزي لاتخاذ القرارات وعمله ليس علنياً وبالتالي يعرّي من يشارك فيه. والأداء النظري ليس فقط كيفية اتخاذ القرارات وإنما أيضاً يسمح بالتعرف عن كثب إلى هذه المجموعة من الأشخاص على تنوع مساراتهم اللذين يشاركون في مجلس الوزراء وهو مجال غني جداً يظهر بوضوح مواقع السلطة الفعلية. وصورة السلطة الفعلية تختلف اختلافاً شديداً عن المتخيل الذي مازال اللبنانيون في غالبيتهم يعتبرونه واقعاً وبالتالي ينطلقون منه لبناء معجم تعابير منها «طبقة سياسية» وما إلى ذلك.

في واقع الحال الوزراء في غالبيتهم، والنواب أكثر وأكثر، بعيدون عن المشاركة الفعلية، والقرارات الفعلية تؤخذ في أطر ضيقة جداً من بضعة أشخاص هم الذين فعلياً يقومون بالعمل ويحضّرون الملفات ويوزعون الأدوار ويوزعون الكلام ويصيغون النتائج بينما العدد الأكبر من الوجوه المسماة سياسية والذين يطلّون على الإعلام... الخ. ومشاركتهم أقرب إلى الشكليات. هذه الحلقة الأولى.

الحلقة الثانية هي الإدارة. فالوزير، ما عدا ما يسمى وزير دولة وهو اختراع وبدعة من البدع، الوزير يتعامل مع الإدارة ولا يستقيم العمل العام دون هاتين الركيزتين: العمل السياسي والعمل الإداري، والإدارة في لبنان مشوّهة إلى حد بعيد لأن مؤسسات عديدة قائمة بفعل الأمر الواقع ولا سند قانونياً ليس فقط لأدائها إنما أيضاً لوجودها. وضمن الإدارة يكثر الذين يقومون بأدوار خارج الإطار الشكلي الأساسي للإدارة من متعاقدين ومياومين ومستشارين وغير هذه الحالات الشاذة. واللافت عندما يكون التعامل لصيقاً مع الإدارة، أولاً هزال الإدارة العددي، يعني الإداريون الفعليون النظاميون قليلون جداً في الدولة اليوم وبالكاد يتعدون السبعة آلاف.

في وزارة الاتصالات، الموظفون الإداريون فقط بالعشرات وهم قيد الانقراض، وصلنا إلى مكان بالكاد نجد موظفاً له حق التوقيع في حين يكثر عدد المنتمين إلى حالات «عجيبة غريبة». والإدارة - لا اريد أن أغالي - وإنما المحافظة على الإدارة أمر حيوي، والإدارة رغم تراجع مواقعها المعنوية والمادية وإغراقها في الحالات الشاذة (والتوظيف وشبه التوظيف) والإدارة هي عضد الدولة، وتتضمن- وتعيش في غالبية الحالات بأسٍ وترهل الدولة وهي سند لا يجوز التغاضي عنه أبداً لأي مشروع عام. الإدارة مازالت تحفظ، جدياً، الشعور بالمسؤولية وفي وزارة العمل أيضاً الأمر كذلك والقول بأن الإدارة فاسدة ومرتهنة فيه الكثير من التجني.

والحلقة الثالثة: هي الساحة العامة، فالوزير بحكم عمله يتعامل من خلال الإعلام مع الناس، يتعامل مع أصحاب المصالح الذين يأتون لغايات مختلفة، يتعامل مع الخارج، حكماً إن كان بمنظمات دولية أو مؤسسات أجنبية أو سفارات وهذا المجال الثالث دقيق جداً ويشعر الشخص أنه أسير أدوار محضّرة سلفاً فيتحدد عليه واجب التعامل معها إما بالقبول بها والانخراط فيها أو بالتصادم معها والتمايز عنها؛ يعني مثلاً أمر عادي جداً عندما يحصل خلاف سياسي بين وزير معين وسائر أفراد الحكومة أن يستقيل، في باقي دول العالم هذا أمر عادي، أصلاً هذه هي الوسيلة السياسية التي من خلالها يعبّر فيها الوزير عن اختلافه. في لبنان أن يستقيل وزير أمر استثنائي وغير مألوف ويعتبر «عجيبة». هذه المفارقة بالغة الدلالة بذاتها لأنها تنم عن كيفية نظر المواطنين إلى الدولة، وهي نظرة مشوّشةً ومعتلّة لأن اعتبار الاستقالة حدث استثنائي يعني قبولاً بأن تولي مسؤولية عامة هو مكسب لا

من اللقاء مع الوزير السابق شربل نحاس

يجوز التخلي عنه؛ هو إقرار بهذا الشيء وهذا إقرار مؤلم لأن داخل النظام وخارج النظام بالنسبة لي لا يعني شيئاً، لأن النظام إن لم يكن قائماً يعني المجتمع لم يعد مُتماسكاً، حتى المفردات وحتى اللغة تتضمن نظاماً. توقفنا عند كلمة «طبقة سياسية»، هذه العبارة، تكرس مقاربة ومفهوماً معيّنين للمجتمع وبالتالي عندما تكون رائجة الاستعمال هذا يعني أن الغالبية العظمى من الناس ترى وضعها وفق هذا المفهوم، وبالتالي عندما تدخل في تعامل سلطوي- طبعاً مجلس الوزراء في تعامل سلطوي طبيعي مثل أي شيء مثل شركة- أنت تتعامل على اساس مقاربات مختلفة، يعني كل واحد لا يرى نفسه في الموقع ذاته الذي يرى نفسه فيه زميله الآخر، يعني بالنسبة لأناس كثيرين الموقع العام في الإدارة أو في الوزارة هو وظيفة يؤديها لدى زعيم، وبالنسبة لآخرين هذه مرتبة من الوجاهة تثلج قلبه بالنسبة إلى أقاربه في الضيعة. وهذه الاعتبارات، ما الذي يحرّك هؤلاء، تطرح على نفسك السؤال دائماً، ما الذي يحركهم ما دافع حركتهم؟ وبالتالي عندما تدخل على أي حلبة سلطة، وأعود وأذكر في الجامعة هناك سلطة، علاقة الأستاذ بالطلاب هناك سلطة، كلها علاقات سلطة، أنت تأتي مزوداً بما راكمت من تجاربك وما تعلمته من العقد التي راكمتها... الخ. وتمتحنها في الساحة، تمتحن الجميع، تمتحن من يقولون إنهم معك ومن هم ضدك وتكتشف أن الذي ضدك ليس بالضرورة ضدك ومن معك ليس بالضرورة معك لأن منظومته الفكرية هي التي يقاربون فيها الأمور، ليست بالضرورة متطابقة مع المنظومة الفكرية التي أنت تقارب فيها الامور.

• إن لم تسمّها طبقة سياسية فماذا تسمي الأشخاص الذين يستلمون زمام الأمور في البلد؟

لا أحد يستلم زمام الأمور إن لم يكن هناك ارتضاء. لا اقول إجماعاً بل شبه إجماع بأن يتولى هذه المهمة.

• كيف يمكن توصيف الوضع السياسي والاقتصادي؟ بأي محل نحن على المستوى السياسي والاقتصادي؟

على المستوى الاقتصادي نحن منذ الحرب وما تبعها دخلنا في منظومة اقتصادية- اجتماعية قائمة على استجلاب الأموال من الخارج وتعزيز الاستهلاك وتمويل العجز الخارجي وضخ هذه الاموال في قنوات مقابل تكوين ولاءات للزعامات الموجودة. هذا النظام بات متعثراً اليوم، أولاً بسبب تراكم مفاعيله بما يسمى الدين، ثانياً بسبب انخفاض أسعار النفط ودخول المنطقة في حروب وشح الموارد، وبالتالي وإضافةً إلى ذلك عبء النزوح السوري وبالتالي أصبح هذا النمط مُتعثراً لما ألقي عليه من تراكمات. بقي الأمر مغلفاً بفترة لأن الأطراف عندنا كانت تراهن على انتصار فريق إقليمي على آخر. الآن هم يأسوا، أظن أن الأمور ذاهبة إلى تسويات لا إمكانية لأي طرف ليس فقط لبناني بل إقليمي يمكن أن يؤثر فيها وبالتالي أصبحوا في تخبطٍ شديد.

• على المستوى الداخلي هل يرى الدكتور شربل نحّاس أننا ذاهبون إلى تسويات أم إلى أزمات أكبر؟

هم يسعون بكل جهد واجتهاد إلا أن هذه التسويات صعبة، وأقول ذلك لسببين: لأن الموارد شحت والحاجات زادت. الرغبة في عقد تسوية قائمة دون شك، هم يجتهدون قدر المستطاع. لا يجوز أن ننكر جهدهم.

• هل تتوقّع ان تصل السلطة الى حل في مسألة قانون الانتخاب؟

أكيد سوف يصلون إلى حل، أصلاً الموضوع لم يبحثوا فيه من قبل، هم باشروا البحث فيه في الفترة الأخيرة.

• هل كان لدى الحكومات اللبنانية المتعاقبة في يوم من الأيام سياسة اقتصادية ومالية واضحة؟

طبعاً، قبل الحريري وبعد ودائماً، الممارسات التي تجري ليست مجموعة من

الوزير السابق شربل نحاس

العجائب والصدف، الناس يشكون من أمور كثيرة وفي الغالب لا يبذلون الجهد اللازم ليربطوا هذه النتائج بأسبابها وكأنها حصلت بالصدفة، قليل من الأمور يحصل بالصدفة، غالبية الأمور لا تحصل بالصدفة. تحصل لأنها تنسجم مع توجه عام. هناك توجهات عامة طاغية منذ فترةٍ طويلة. لذلك لدينا مشكلة مع المواقف الاعتراضية كأنهم اكتشفوا البارود. أساساً من في مواقع الإدارة يعلمون أن هناك مشكلة نفايات، فلا داعي لأن تخبرهم. هم مُقيّدون بقراراتهم، ليس عن أذىً، هم ليسوا شرانيين أو شرّيرين، هم لا يستطيعوا غير هكذا لأنهم مقيّدون بمئة «شغلة»، هم مقيّدون بالتوجه العام وبالتوازنات.

• موازنة العام 2017 هل يُمكن أن تصدر بدون تسوية مشكلة قطع الحساب للسنوات المُنصرِمة؟

كل شيء ممكن، ولكن هذا الأمر غير دستوري. إصدارها يعني إصابة إضافية لشرعية السلطة، الدستور ضُرِبَ من زمان. اليوم هم بحاجة لاكتساب شرعية. عندما يكونوا ملبكين يعني هم يفقدون شرعيتهم. المواجهة السياسية ماذا تفعل، تفقد الخصم شرعيته. فقدان الشرعية ليست قصة بسيطة. هم بحاجة إلى الشرعية. أنت تتعامل مع أناس أذكياء هم ليسوا غافلين، هم مدركون بشكل واضح أزمتهم لناحية تآكل شرعيتهم. وشرعيتهم تتآكل للأسباب التي سبق وذكرناها، إن الموارد المتاحة لهم على تضاؤل بينما الحاجات على تزايد. الشرعية ليست منفصلة عن الوظيفة التي تبنى الشرعية على أدائها. عندما أداء الشرعية يتراجع تتراجع الشرعية.

ليس هناك مجلس نواب في لبنان، هناك ائتلاف من سبع أو ثمانية زعماء حريصون على عدم الذهاب إلى العنف وهم مقيدون بأداء الدور التوزيعي لجماعتهم لأنهم إن أخلّوا بهذا الدور يفقدون وظيفتهم وبالتالي موقعهم، وهؤلاء مأزومون للأسباب التي قلناها. هؤلاء يقومون بما يُمكن أن يحفظ شرعيّتهم لاسيما تجاه الخارج، يحاولون الاحتفاظ ببعض الاعتبارات الشكلية من نوع مجلس النواب فيجمعون حولهم خليطا من الأزلام والممولين ومشاريع الوجهاء فيأتون بهم. إنما عندما يصبح الأمر يمس بقاء موقعهم يضحون بهؤلاء دون أية مشكلة.

• ألهذه الاسباب أصبح الإبراء المستحيل ممكناً؟

طبعاً طبعاً هذا اختلاف بالتوجه. قضية الإبراء المستحيل أثارت هذه المواجهة على هذا الخط، المواجهة لها خطوط مختلفة، اختيار ساحات المواجهة هو في صلب العمل السياسي. طرح هذه المسألة في وقت معين في 2010 أعتقد كان له غاية سياسية محددة على اعتبار أن تلك الحكومة كانت أولى الحكومات التي تُدخل فيها لاعبون جدد على الإطار الشكلي للدولة يعني مجلس الوزراء. ولا يجب أن ننسى أن سعد الحريري كان يدخل لأول مرة للممارسة الفعلية شخصياً ومعه عدد من الوزراء الجدد لاسيّما وزيرة المال. من ناحية تيار الإصلاح والتغيير كانت ايضاً المشاركة الثانية، ولكن المشاركة التي سبقتها كانت فقط للتحضير للانتخابات بعد الدوحة وكانت أيضا مشاركة جديدة. مشاركة القوات اللبنانية كانت لأول مرة. يعني تلك الحكومة كانت تضم عدداً كبيراً من الداخلين أو الطارئين على السلطة الواقعية. وبالتالي كان المسعى من قبلي أن ندفع بهؤلاء الطارئين ليس إلى الانخراط في الآليات نفسها وبالتالي إلى بحث في تعديل الحصص لكي يأخذوا جزءاً من الكعكة التي كانوا محرومين منها، إنما أن يقطعوا مع المرحلة السابقة، هذا كان الهدف. هذا الأمر انتظم بعد أن سرنا به إلى حدٍ اصطدم بمفصل معين، بمعارضة أولى من قبل سعد الحريري. فالناس

تنسى أن مجلس الوزراء أقر نظام الانتخابات النسبية والكوتا النسائية كما في الانتخابات البلدية في البلدات الكبرى. خرج مشروع القانون من مجلس الوزراء فتعطل في مجلس النواب من قبل الأطراف السياسيين أنفسهم، وتحدٍ من هذه المجموعات من الأصليين وليس الطارئين، انتبَهوا إلى المخاطر وأوقفوا المسار ثم حصل اختلاف جوهري أيضاً مع تكتل التغيير والإصلاح عند مفصلٍ لاحق بعد بضعةِ أشهرٍ على مسألة أساسية وهي مسألة تعديل موقع التجّار وتعديل النظام الضريبي فحصل الافتراق. هذه كانت العناوين الأساسية للمسار. بأسمائهم. هناك السلطة الشكلية، مواقع السلطة الفعلية أو مواقع الفصل.

• كيف تقرأ الهندسة المالية التي أجراها حاكم مصرف لبنان؟

ما سُمِّيَ هندسات مالية خدم غايتين. الغاية الأولى: تغطية خسائر كبيرة تكبدتها بعض المصارف، والغاية الثانية: رشوة المصارف لاستجلاب أموال إضافية من الخارج في وقت شح هذا الدفق للأسباب التي سبق الإشارة إليها. هذه الاعمال لا تنسجم مع الأداء الطبيعي لمصرف مركزي، أقله بالحجم وبالشروط التي نفذت من خلالها، لأن تغطية خسائر المصارف لا يجوز أن تحصل، وإن حصلت، يجب أن تتواكب مع تحميل اصحاب ومديري هذه المصارف تبعات خساراتها، أي يتم مثلاً خفض رأسمالهم وتدخل هذه المساعدات كإضافة في رأس المال لصالح البنك المركزي لكي يستطيع لاحقاً أن يربح من بيعها أو يتدخل مقابل تنازلهم عن ممتلكات لهم، فلا تكون هبات، والخسائر لا تُغطّى بهبات.

في ما خص استجلاب الأموال هنا ايضاً الكم الهائل من الضخ الذي حصل أدّى إلى تحويل خمسة أو ستة مليارات دولار من الأرباح الصافية، وهذا غير تغطية الخسائر. وكان الجواب الذي نعرفه أنه ماذا تريدون أن نفعل؟! وما لا يقال هو أننا في ظل غياب دولة لا تتحمّل مسؤولية إدارة ماليتها. وأصبحنا في هذا الوضع بين عجزٍ وفشلٍ كاملٍ للسلطات العامة تجاه الجهاز المصرفي الذي هو في التركيبة الاقتصادية -الاجتماعية في لبنان عصب استمراره.

والسؤال البسيط: أين كانت الحكومة في هذا الوقت؟ نتكلم عن أرقام هائلة في المطلق فكيف قياساً على الاقتصاد اللبناني. هذا الأمر تابعناه ومعظم الناس عرفوه مُنذ عدة أشهر من خلال الإعلام. وأين كانت الحكومة وأين كان رئيس الحكومة ووزير المالية.

• حكومة لـ 11 مليار دولار؟

لا لا، هذه في ما بعد... أثناء حصول هذا الأمر، مَن تشاورَ مع حاكم مصرف لبنان لمعالجة هذه المسألة في حينها؟ اليوم نحن نتعامل مع هذه المسألة وكأنه من الطبيعي أن تكون الحكومة في مواجهة حدث بهذا الحجم معفية من أية مسؤولية. أين كان تمام سلام؟ ما الذي كان يفعله؟ لم يكن هناك رئيس جمهورية ولكن ما الذي كنتم تفعلونه أنتم ؟!

• هل هذا يعني ان السياسة المالية والنقدية أصبحت بالمُطلق بيد حاكم مصرف لبنان؟

الفشل وفقدان الشرعية، الفشل وصل إلى مكان أن الناس لا يحاسبون اليوم من كانوا في موقع المسؤولية الشكلية، هذا يعني رئيس الحكومة ووزارة المالية ومجمل الوزارات ليس لهم علاقة! يعني تركوا وزراء اليوم يخرجون إلى الإعلام ويتحدّثون عن الهندسة المالية وكأنها أمر حصل في بلدٍ في أقاصي الدنيا. ما الذي كنتم تفعلونه، ليس اليوم، بوقتها؟

• ما الذي يمنع إقرار سلسلة الرتب والرواتب؟

الضيق المالي.

• الضيق المالي من وجهة نظر السلطة؟ أي هل هذه حجة يتخذونها من هم في السلطة أم أنّه فعلاً يوجد ضيق مالي، باعتبار أن مصادر التمويل تأمّنت؟

لا يوجد شيء اسمه مصادر تمويل. كيف رضي اللبنانيون من موظفين وأجراء ومن عامة الناس وكيف يرضون بكل ما يعيشونه؟ كيف يرضون بالاتحاد العمالي العام الذي يرونه أمامهم؟ كيف يرضون بعدم وجود أبسط الخدمات؟ عندما يكون الناس راضين، لا عجب أن يتمادى من في موقع الإدارة في تصرفه، فكيف إذا كان مأزوماً في الواقع؟ الناس راضون، أين هم الناس؟ يحتجون ويعودون إلى المنزل.

• حركة مواطنون ومواطنات في دولة، هل ستخوض الانتخابات النيابية كما خاضت الانتخابات البلدية بغض النظر عن شكل او مضمون القانون؟

حركة مواطنون ومواطنات تخوض اليوم في الأساس معركة إثبات السند المدني لشرعية الدولة في لبنان، وهو أهم من الانتخابات.

• كيف تقرأ ما حدث في نقابة المهندسين في الانتخابات الاخيرة؟ فوز النقيب ثابت، البعض يعتبره ربح وفوز حقيقي وصفعة للسلطة، وآخرون يرون أنّ هذا الفوز جاء نتيجةً لخلافات الفريق الآخر.

أمرٌ مشروعٌ أن يستفيد المعارض من إرباك خصمه، وهذا يحصل على كل المستويات، من أصغر الأمور إلى أكبرها. ليس هو هذا الحدث، الحدث هو أمران: أولا، أن هذه المواجهة كانت دون خجل ومواجهة سياسية في الأساس كي تكون للنتيجة معنى وإلا كنا ذهبنا إلى ساحات لا طائلة من أي مكسب فيها. ثانياً، هذه المواجهة تخطت العقبات التي اعترت المواجهات السابقة. إذاً، هناك نتاجان أساسيان هما الطابع السياسي الواضح للمواجهة والنجاح في تلافي الشرذمة التي شهدناها للأسف في المواجهات السابقة. وعلى هذا الأساس هذا حدثٌ مهمٌ جداً.

• إلى اي حد تشعر أن الحراك المدني بمحطاته جميعاً يمكن البناء عليه لتحقيق تغير حقيقي؟

لا أعلم ماذا تعني عبارة «مدني».

• نحن نأخذ بالمصطلحات المتداولة.

أنا ارفضها. ما معنى مدني؟ ما هي السياسة؟ إن لم تكن السياسة إدارة كتل المصالح وموازين القوى وفق مشاريع مجتمعية مختلفة فلا معنى لها.

كلمة مجتمع مدني لا تغير شيئاً بذاتها. فإن كان مقصوداً بها مدني مقابل عسكري فهمنا، وإذا كان مقصوداً بها مدني مقابل ديني أو طائفي لها معنى. ولكن مدني بالمطلق ماذا تعني؟

المواجهة سياسية وعنوانها في هذه المرحلة: إعادة إرساء شرعية الدولة. وهناك مشاريع متقابلة على هذا الصعيد. بين محاولات لتنظيم ائتلاف بين كتل طائفية، وهذا مشروعٌ طائفي، وهناك مشروع مقابل هو إقامة دولة مدنية لا تستند في شرعيتها إلى ائتلاف الكتل الطائفية. هذا هو محور البحث اليوم وهذا البحث هو بحث سياسي والقول إنه غير سياسي هو إما سذاجة مفرطة وإما خبث وتلاعب بالشعارات.

نحن في هذا السياق بكل وضوح هدفنا التأثير في مسار هذا الخيار السياسي.

لا ضير في أن يتحرك الناس ليحتجوا في مقابل تصرف معين أو مطالبة بشيء معين. إنما هذا الأمر إن بقي محصوراً في إطاره لا يُؤدي إلى أي نتيجة، وقد شهدنا ذلك بكل وضوح في تحركات بصدد عملية سرقة الأموال العامة نتيجة النفايات وكانت تجربة مأساوية. ●

تحقيق

الصحف الورقيّة: إلى التغيير أو الزوال؟

تحقيق علاء عيتاني وغيدا فيّاض

أزمة الصحافة الورقية الحاليّة ليست محصورة في العالم الثالث. وكالعادة، سبقنا الغرب، لكن هذه المرّة في إغلاق صحيفة ورقية. فكان لصحيفة «الاندبندنت» البريطانية لقب «أوّل صحيفة وطنية تتبنّى مستقبل عالمي رقمي».

يقول «افجني ليبديف»، صاحب جريدة «ذي إندبندنت» بمناسبة إغلاقها: «إنّ مجال الصحافة الورقية في حالة تغيّر، وذلك التغيير مُساق من قبل القرّاء. إنّهم يدلّوننا على المستقبل، المستقبل الرقمي. القرار هذا (إغلاق الصحيفة) يحمي الإندبندنت ويتيح لنا بأن نستمر بالاستثمار في المضمون التحريري الراقي الذي يستقطب أكثر وأكثر من القرّاء لمواقعنا الإلكترونية».

في مطلع العام 2016، أعلنت جريدة «ذي إندبندنت» توقيف نسخها الورقية والاستمرار الكترونيّاً. في أواخر العام نفسه، أغلقت جريدة السّفير اللبنانيّة بعد 43 عاماً من الصدور. لم يُغلق موقع السفير الالكتروني، ولكنّه متروك من دون تحديث. فيستقبل الموقع الآن زوّاره بمقال «السفير» 13552: تغيب... ولا تنطفئ! تاريخ 2017/01/04، أي تاريخ العدد التذكاري الأخير. أمّا صفحة السّفير الفيسبوكيّة فأصبحت لنشر مقالات مؤسس الجريدة الأستاذ طلال سلمان من موقعه الشخصي وحسب.

يُعلّق هنا الصحافي حسّان الزين (صحافي سابق في جريدة السفير ويعمل حاليّاً في صحيفة المدن الإلكترونية) فيرى أن أزمة الصحافة في لبنان تختلف عن أزمة الصحافة في بريطانيا. قد يكون هناك الكثير من القواسم المشتركة وخصوصاً فيما يتعلّق بالشقّ الاقتصادي، ولكن إذا تعمّقنا بتفاصيل القواسم المشتركة، نجد اختلافات عميقة جدّاً.

نظام لبنان الاقتصادي ليس بنظام رأسمالي متطوّر كالنظام البريطاني. فلا يوجد في لبنان سوق إعلانية محكومة بقواعد وقوانين معيّنة لتحدد علاقتها بوسائل الإعلام من ناحية التوزيع.

في أيّ حال، تختلف طبيعة الصحافة الإلكترونية عن تلك الورقية، والشرخ بين تلك الطبيعتان يزداد أو ينقص بحسب ثقافة المجتمع. يحصل قارئ الصحافة الورقية على جريدة أو جريدتان يوميّاً أو أكثر في حالات استثنائية، وبالكثير من الأحيان قد يفضّل جريدة معيّنة فيقرأها كاملةً. بينما قد يتصفّح قارئ الصحافة الإلكترونية مقالات من صحف محلية وإقليمية وعالمية بشكل سريع.

من ناحية الوضعية الذهنية، ينصب التّركيز على الصحيفة الورقية خلال قراءتها، فقد لا يشتت انتباه القارئ إلا مقال آخر في الصفحة نفسها. وفي غالبيّة الأحيان تكون القراءة تلك رفيقة القهوة الصباحية حين يكون الذّهن في حالة نشاط وصفاء نسبي مقارنة بانشغالات النهار. بينما تتمّ زيارة مواقع الصحف الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول أو الحاسوب حيث قد يشغل القارئ الكثير من الرسائل والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي... الخ. فضلًا عن أنّ غالبيّة هذه التصفّحات تحدث عشوائيّاً من خلال روابط في وسائل التواصل الاجتماعي. كما أن تصفّح جريدة كاملة الكترونيّا، إذا كانت الخدمة متوفّرة على الموقع، يتطلّب تحميلها وإبقاءها في الجهاز المستخدم في الكثير من الأحيان، فالطريقة هذه غير مرغوب بها وقد يتفاداها كثيرون. فبذلك يكتفي غالبية قرّاء الصحافة الإلكترونية بقراءة ما قد يصادفهم من مقالات على مواقع التواصل الاجتماعي ويعجبهم لدرجة التوقّف عندها والدخول عبر الرابط إلى موقع الصحيفة.

إنّ طريقة استخدام الصحيفة إلكترونيّاً، ومجّانيّتها وكثرة المنافسة فيها، يحتّم على أصحابها التعاطي مع المادّة الإعلاميّة بشكل مختلف أيضاً، وليس مع الشكل فقط. فاعتماد الهواتف الذّكية والحواسيب أجهزة تواصل وعمل وتسلية واطّلاع في الوقت نفسه يشكل حالة تركيز قصيرة الأمد؛ فلكثرة المؤثرات في الوقت عينه، لا يكمل القارئ قراءة المقال في الكثير من الأحيان، فينشغل برسالة أو اتّصال أو «نوتيفيكيشن» وسرعان ما يخرج من الموقع. هذا إذا اهتمّ المتصفّح بعنوان المقال ودخل الموقع لقراءته.

لذلك يضطر القيّمون على الصحف الإلكترونية إلى كتابة عناوين مثيرة جدّاً للانتباه، فيصل الحال بهم إلى إطلاق عناوين غير احترافية. وأدّى هذا الأمر إلى خلق مقالات خاصّة مختلفة عن مقالات النسخة الورقية لإطلاقها على مواقعهم ومواقع التواصل الاجتماعي، وتكون هذه المقالات قصيرة بالدرجة الأولى أو مجرّد أخبار سريعة مرفقة بصور ملفتة، وتحمل عناوين مثيرة جدّاً، ويغلب على طابعها الإيحاءات الجنسية أو العنف أو الأخبار المضخّمة. فيخال للكثير ممن يطلقون على أنفسهم «قرّاء صحافة الكترونيّة» أنّهم فعلاً قرّاء ويتخلّون بالتالي عن قراءة الصحف والمقالات الحقيقية.

المنافسة هنا تلعب دورها الأساسي في محاربة الصحافة الحقيقية. فقد نشأت العديد من الصحف والمجلّات والمواقع الإخبارية الإلكترونية مع نشأة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بالتحديد. فكلفة المواقع الإلكترونية أقلّ من كلفة الصحف الورقية. ومع غياب قانون يُنظّم الصحافة الإلكترونيّة والنشر عبر الإنترنت في لبنان، كثرت المواقع الإخبارية الإلكترونية غير المحترفة، وأصبحت الحدود الصّحافية لديها غير واضحة، فباتت تتخطّى أصول وأخلاقيّات المهنة الصحافيّة لجلب أكثر عدد من الزوّار لصفحاتها. فتضطر الصحف الإلكترونية التابعة

لصحف ورقية التي تعمل بموجب أخلاقيّات المهنة وتحت مظلّة نقابة المحرّرين بأن تتخطى المعايير كنظيراتها غير المحترفة لكسب أكثر عدد من القرّاء وبالتّالي لاستقطاب اعلانات لمواقعها، المردود المادّي الأساسي لها بحكم طبيعتها المجّانية.

في هذا الصدد، يقول الصحافي في جريدة السفير أدهم جابر «إنّ مجموعة من العوامل أدّت إلى خلق مشكلة في الصحافة المكتوبة، عوامل متعلّقة بالتوزيع، وأخرى متعلّقة بظهور ما يُسمّى بالصحافة الإلكترونية التي أصبحت منافساً للصحافة المكتوبة. فعامة الناس أصبحوا يُفضّلون قراءة الأخبار على المواقع الإلكترونية بالمجّان على شراء الجريدة الورقية، الأمر الذي خلق مشكلة. ومن جهة أخرى، إن إنشاء موقع الكتروني وتفعيله أصبح في غاية السهولة، خصوصاً أن كلفته هي أقل بكثير من كلفة إنشاء الصحيفة الورقية». ويضيف جابر «إنّ الصحف الورقية اليوم تعتبر نخبوية، فهي لا تخاطب القارئ الجديد. لكن رغم المآسي التي تعاني منها الصحافة الورقية، فالإعلام الرقمي لا يمكن أن يكون بديلاً لها. وعلى الدولة أخذ خطوات لدعم هذا القطاع، ربّما من خلال الإعلانات الرسمية، أي دعم كل الصحف بشكل متساوي، لكن ليس بمنطق المحاصصة وبمنطق التقسيم الطائفي والسياسي، كما يمكنها منع احتكار الإعلام من قبل بعض الشركات».

أما الصحافية في جريدة الأخبار راجانا حميّة فتعتبر أنه ليس هنالك إغلاق بالمطلق للصحف الورقية، بدليل أنه وقت ظهور التلفزيون لم تختفِ الإذاعة كليّاً، خفّ وهجها ولكنّها مستمرة حتى الآن. أما من ناحية التأثير على الواقع الثقافي، فطريقة الكتابة وطريقة تناول المواضيع والمضمون في الصحافة الورقية إجمالاً هو أغنى ويحتوي على معلومات أكثر، وفيه اهتمام بالمعنى أكثر من الصحف الإلكترونية؛ ففي هذه الأخيرة المواضيع تفتقر إلى الغنى والعمق. بالمقابل، الصحافة الإلكترونية تفوّقت بالإمكانات المادية على الصحافة المكتوبة، فشركات الإعلانات تذهب أكثر نحو الصحافة الإلكترونية التي تصل إلى أكبر عدد من الناس، وهذا الأمر يضعف الصحافة الورقية التي تصل فقط إلى قرّاء محدّدين، «الأوفياء للصحافة الورقية». الأزمة التي واجهت غالبية الصحف الورقية التي أغلقت هي أزمة ماديّة، وبإمكان الدولة تقديم الدعم المادي وإنقاذ هذه الصحف».

أما الصحافي حسّان الزّين فيعتبر أنّ المواقع الإلكترونية التابعة لصحف ورقية هي مواقع منفصلة عن الصحف التقليدية التابعة لها. رغم انتماء المواقع للمؤسسات ذاتها، إلا أنها ذات عقليّة مختلفة تماماً؛ فهي منتج، والجريدة الورقية منتج آخر. ويوافق الزّين أنّ سوق القراءة ومزاجاتها قد تغيّر جدّاً، فأصبحت المواقع مضطرة أن تقدّم مواد لافتة وجذّابة ومغرية وقصيرة وسريعة وخاطفة كي تتمكّن من جذب القرّاء، فهذه تحدّيات إضافية زادت عليها. ويُعتمد الاستخفاف والاستسهال والاسترخاص في بعض الأحيان لجذب القارئ، لكنه يرى أن سوق الإعلانات ترتهن هذا المجال وتشترط عدد معيّن من الزّيارات كي تضع إعلاناتها في المواقع، مما يجبرها على اللهاث على أكبر عدد من الزيارات. كما يعتبر أن معظم المواقع التابعة للصحف الورقية تلتزم بشيء من المعايير المهنيّة.

والجدير ذكره هنا، أنّ غياب قانون واضح مختص بالإنترنت ليس لصالح المواقع الإخبارية الإلكترونية ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي تماماً. فيُطبّق على تلك المواقع قانون المطبوعات وعلى المستخدمين والمدوّنين العاديّين قانون العقوبات ولكن تتمّ محاسبة كلّ من على الشبكة العنكبوتية في مكتب جرائم المعلوماتية. هذا بالمطلق، عدا عن بعض الاستثناءات. فهذه الهرطقة القانونية هي مجحفة بحق المواقع الإخبارية الإلكترونية، فمن حقها أن تُبتّ الدعاوى المُتعلّقة بها أمام محكمة المطبوعات، حيث يدخل العمل الصحفي ضمن اختصاص هذه المحكمة، فلا تُحاكم في مكتب تابع لقوى الأمن الدّاخلي.

وفي هذا الصدد أضاف الصحافي حسّان الزّين أن من البديهي أن يسري قانون المطبوعات على الصحف الإلكترونية، فالمواقع الإلكترونية تعتبر من وسائل الإعلام، وعلى قانون المطبوعات أن يحكم وسائل الإعلام. فمن الطبيعي أن يغطي المواقع الإلكترونية، ويتم التعامل معها تماماً كالصحف والمجلّات، أي وسائل الإعلام المطبوعة، لأنها ببساطة مطبوعة. المطبوعات ليست ورق وحسب، بل كلّ ما يتعلّق بالصّحافة. كما شدّد على أنه مع تطوير قانون المطبوعات وعصرنته وفسح هامش الحريّة أكثر فيه وإبعاده أكثر فأكثر عن المزاجية السياسية، أي عن الضغوط السياسية التي تحصل على القضاء ومن خلاله على الإعلام. وبالأساس يجب فصل القضاء عن السلطات الأخرى وحمايته من التدخّلات السياسية.

العدد الأخير من جريدة السفير

يختلف قرّاء الصحف من مجتمع لمجتمع. ففي لبنان على، سبيل المثال، قراءة الصحف محصورة تقريباً بجزء ضئيل من ذوي العمر المتقدّم. وهم بغالبيتهم من مثقّفي الطبقات الاجتماعيّة الوسطى والغنية الذين اعتادوا قراءة الصحف، وحملها ورقيّاً بالتحديد. فباتت أداة ترفيهية أو مزاجية، إذا صحّ التعبير، بالنسبة إليهم، أكثر مما هي وسيلة حصول على المعلومة الإخبارية. فيتلذّذون بتقليب الصفحات ميكانيكيّاً ويهتمّون بقراءة التحليلات السياسية والمقالات الثقافيّة والفلسفية ذات اللغة المرموقة والمعقّدة. فأصبحت الجريدة الورقيّة «أكسسواراً» تعكس مستوى ثقافي واجتماعي معيّن لشخص قد يحتسي القهوة في أحد المقاهي الفاخرة مع سيجار فاخر، أو ليساري لتعكس يساريّته في مقهى رصيفيّ في شارع الحمرا، أو لمدير أو مسؤول كعنصر يومي على مكتبه بين عدّة الأقلام وجهاز الكومبيوتر. إنّ كلفة الاشتراك بصحيفة ورقيّة تتراوح ما بين 250,000 و500,000 ليرة لبنانيّة تقريباً في السنة. فهي عبء باهظ على غالبية المواطنين هم بالغنى عنه، ويكتفون بالحصول على المعلومات الإخبارية عبر التلفاز أو عبر وسائل مجّانية أخرى. هذا فضلاً عن تراجع ثقافة القراءة في لبنان عن السابق.

تعتبر الصحيفة، في المجتمعات الغربية المتقدمة، مصدراً هامّاً للمقالات العلميّة والبحثية. فلذلك مثلاً، توقّفت جريدة «ذي إندبندنت» عن الصدور ورقيّاً وقرّرت الاستمرار إلكترونيّاً لكن بشكل مهنيّ ممتاز. السبب الرّئيسي هو أنّ الطلّاب والباحثون يعتمدون في بحوثهم على الإنترنت لسهولة الوصول إلى مقالات محدّدة. فتختلف ثقافة استخدام شبكة الإنترنت في البلدان المتقدّمة كإنكلترا عن ثقافة استخدامها في لبنان. فهنالك شيء من الوعي في هذا المجال لتصنيف المصادر على الشبكة وكيفية استعمالها والتحقق من صحّة المعلومات. بينما قد تنحصر غالبية استخدامات الشبكة في لبنان على أمور التواصل والوصول للمعلومة بصرف النظر عن المهنيّة والمصداقية في غالبية الأحيان.

يعلّق الزّين هنا بأن الصحف الورقية اللبنانية لم تتمكن من أن تتطور تطوّر طبيعي من الورق الى الإنترنت. فجريدة النهار، مثلاً، اتخذت قرار بأن تتجه إلى الإنترنت بوصفه مستقبلاً طبيعياً وبديهياً لعدم قدرتها على أن التطور والمحافظة على قرّاءها، فأنشأت «شخصية» جديدة على الإنترنت وانفصلت عن الجريدة الورقية لاعتبارها أنها تتابع الجمهور. بينما وضع جريدة السفير هو مختلف، فاتخذت قراراً بأن تتوقف نهائيّا لأسبابها العامّة المتعلّقة بالإعلانات والتمويل والاقتصاد، وأيضاً لأسباب خاصة متعلّقة بالمؤسسة وظروفها وملكيّتها. كما ويعتبر أن التحدّي الأساسي بوجه الإعلام بشكل عام هو ضعف السوق الإعلانية. وذكر أنّ في فترة التسعينات وحتّى العام 2005، اعتمدت الصحف على التمويل السياسي، وكانت الإعلانات احتكارية، فكان لها بُعد سياسي.

أزمة الصحافة الورقية هي أزمة عالمية، وهي حالة بديهية تزامناً مع التطوّر الطبيعي والتغيّر الجذري في طرق الوصول للمعلومة. الواقع يدلّ على مستقبل رقمي بامتياز، وعلى أصحاب الصحف التكيّف مع هذا الواقع والتصرّف بحكمة وبعد نظر. فيبدو أنّ الصحافة الإلكترونية لم تعد مجرّد خدمة إضافية من الصحيفة التقليدية. فرغم أن كلفة الصحافة الإلكترونية أقلّ من الورقيّة، لكنّها تتطلّب أعباءً وتكاليف أخرى لتقديم مواد احترافية وجذّابة للجيل الجديد، متماشيةً مع طبيعة الإنترنت. قد يكون الانخراط كلّياً بالصحافة الإلكترونية خطوة جريئة، لكنّها على الأرجح واعدة إن تم تطوير مفهوما وطريقة تقديمها. إنّ سهولة إنشاء مواقع إخبارية وقلّة تكلفتها تزيد من نسبة المواقع «الحديثة الولادة» والمواقع الغير احترافية، فبذلك تتيح للصحف العريقة بأن تكسح هذا المجال من خلال استثمار فعليّ تنصبُّ فيه خبرات صحافية مع ميزانيّات كبيرة لاستخدام خبراء في مجال الإعلام والتسويق. ●

عندما يسرق الثري نقودك

ستنتقل من العيش

إلى البقاء على قيد الحياة

لا للضرائب المجحفة

فكرة وتصميم شادي ذبيان

كاريكاتير باسل عبدالله

آراء حـــرّة

تدقيق أديب محفوض

الحُريّة

خواطر ديما منصور

وانسلخ الجلد عن العمر
وانسلخ الجلد عن الجلد
سكبت الرصاص فوق التعويذة الحمراء
سكبته في فم التاريخ الأبيض
لبست المسافة ونصف الحكاية
ورحت أقيس القصيدة طولا وحبا وعرضا ونورا
فاض الملح من البحر
والملح من الجرح
والبحر من الجرح
واعتصر الوطن ما بين المدى وظل الشمس
انسكب في كأس الأوركيد
فأزهر الجرح سحابة بيضاء
سنبلة حمراء... فجرا أزرق
ابتسم بكل ما أوتيت من وجع
عل الحرية تبدو أقرب من رغيف خبز
اقرب من قرص الشمس
احلم بالعدم الذي هو كل الوجود
توقظني حمامة حمراء
أحدق من فوهة الزمن
من ثقب صغير في الحكاية في الجدار
في زنزانتي الوردية
راقبت بذرة سنبلة ماتت
ففرخت حياة
وملأت الأرض سنابل
في زنزانتي الوردية
أطلقت سراح الحرية !

إعتزال

خواطر نغم الحسين

لا تسرِق النظرات
وتدَّعِ البراءة
لطالما كنتَ معي
طفلاً يهوى القذارة
أنا من فَهِمَتكَ
مُنذُ نُعومة قلبِك
عَرَفَتْ من أنتْ
فعلّمَتْكَ الهداية
لم تستَجِبْ لها
وتابعتَ المَسير
لم تكترِثْ لدمعٍ
يحرق بقايا قبلة
نقشتها شفاه ثغرك
فوق ربيع وجنتيها
رحلتَ إلى أحضانِ أخرى
لتلعب دور المسكين
ارحَل ...
ولا ترجع لِحُبٍ
سيمحيه النسيان
ويطويه مع طيَّات الفصول
أنا من علّمني الهوى
أن لا أثق بالرجولة
أن أخطَّ الشِّعر
وأرويه فقط للنجوم
أن أقدِّس الأنوثة
أنوثة الشرَف
لا تلك التي يرويها اللّيل
على لسانِ الغريزة
لستُ بامرأةٍ استثنائية
لكني امرأة
بحَثَتْ عن الحب طويلاً
فما وَجَدت إلّا سراباً
وخيبةً تُضلّلُ وجوه العاشقين
أُصيبَتْ بالذهول
فاعتَزَلَت الحُب
ولم تعتزِل الكتابة

جناية السؤال

خواطر فراس الحريري

.1

كالورق الأصفرِ في غاباتٍ يحرسها الليلُ تسافر أفكاري
في صحبةِ هذا الصمتِ العاري.
ككمانٍ متروكٍ تحت غبار الأيامِ تعانقني
أصداء نداءاتِ البشرِ الماضينْ..
هل أبحث عن لحنٍ أشربه،
كي تزهرَ في تربةِ قلبي أشجارٌ،
أو تشدو فوقَ حبالِ الوعي حساسينْ!
هل ثمَّة عاشقةٍ للصوتِ ستأتي
كي تغزلَ كنزتها من نغمةِ أوتاري!

.2

أشعر بالصحراءِ تمد يديها
كي تخنقَ صخَبَ الأفكار لديَّ ونهرَ الروحْ
وأنا مثلُ زجاجٍ مجروحْ
لا أعرف كيف أخيط ثقوبَ الإعياءْ
كي لا تتكسَّر بين خلاياي الأضواءْ..

.3

الصمتُ عميقٌ يشبه حفرةَ أسراري
والرحلةُ قاسيةٌ في وعرِ الفكرِ وغاباتِ الليلْ
أمشي في العتمةِ وحدي دونَ دليلْ
البردُ يرافقني نحو محطّاتٍ تاليةٍ..
وأُسائلُ ذاتي: هل فاتَ قطاري؟

.4

أركض مذعوراً في غابةِ أفكاري..
العتمةُ في كل مكانٍ حولي
وسؤالي يركض خلفي بشراهةِ وحشْ..
ما فحوى العالم؟
هل ثمةَ من معنىً للجري المسعورِ وراء العمرِ يسابق أطيافَ البشرِ الفانينْ!
هل ثَمَّ وضوح تحت العرشْ؟

.5

الوعي الشقيان عقابٌ للشارب من نبع الشعراءِ الغاوينْ،
للضالعِ في جُرمِ الشّك كما للجَرأة في طرح سؤال الكينونهْ.
أسئلة الخارجِ عن قُدس التفسير الرسمي لبُعدِ النصِّ جناياتٌ
ووساوس إثمٍ تزرعها في حقلِ الوعي شياطينْ
وتسوق الظمآنَ الى المعنى نحو نهاياتٍ مجنونهْ.

.6

أشدُّ يدَيَّ على مِقبضِ أسئلتي وأهاجم صرحَ بداياتي
مثلَ الحفّارِ فضيلته النبشْ.
هل ثمَّة كنز في تربة هذي الكرةِ الراقصةِ المفتونهْ؟
أم نحن الموتى، والعالم نعشْ؟

مقالة

قوانين الانتخاب: مضمون واحد في خدمة الطبقة الحاكمة

بقلم ريما منصور

كثيرة هي الهموم التي تشغلُ بالَ المواطنين، من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وغيرها. وإذا كانت الانتخابات النيابيّة موعداً يتجدد فيه الأمل في التغيير وانبعاث الثقة كل أربع سنوات بمجلسٍ نيابيٍ جديدٍ قد يُخفّف عنهم بعضاً من همومهم اليومية، إلا أنه، وللأسف، في لبنان أصبحت الانتخابات موعداً روتينياً لا تثير أي حماسة عند المواطنين في ظل تجاوزٍ مُستمرٍّ للأصول الدستورية والديمقراطية.

بحجة تجنّب الفراغ يصبح التمديد أمراً واقعاً، وقد حصل ذلك بالفعل مرات عدة في تاريخ الجمهورية اللبنانية. وكان آخرها في 31 أيار 2013، حيثُ صوّت 97 نائباً مع التمديد الأول لمجلس النواب الحالي لمدة سنة وخمسة أشهر تنتهي في 20 تشرين الثاني 2014. وفي الخامس من تشرين الثاني 2014، صوّت 95 نائباً مع التمديد الثاني للمجلس لمدة سنتين وسبعة أشهر وتنتهي في 20 حزيران 2017.

حصلت الانتخابات النيابية الأخيرة وفق القانون رقم 25 الصادر بتاريخ 2008/12/27، الذي نصّ على أن تجرى الانتخابات على أساس النظام الأكثري. والآن، يدور النقاش بين مختلف القوي السياسيّة والمدنيّة اللبنانيّة حول نظام الانتخاب الأكثر قُدرةً على تحقيق عدالة التمثيل. فتم عرض العديد من مشاريع القوانين، منها ما يعتمد نظام الانتخاب الأكثري، ومنها ما يتبنّى النظام النسبي، إضافةً إلى تلك التي تعتمد النظام المختلط بنسبٍ مُتفاوتةٍ بين الأكثري والنسبي. فما هي القوانين الانتخابية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية، وأُجريت الانتخابات على أساسها منذ الاستقلال وحتى اليوم؟

شهد لبنان عدداً من القوانين الانتخابية التي تم تعديلها مراراً بما يتلاءم مع ظروف ومصالح الطبقة السياسيّة. فالقانون الصادر بتاريخ 10 آب من سنة 1950 نصت بنوده على أن يتألف مجلس النواب من سبعة وسبعين عضواً. وتم اعتبار المحافظة دائرة انتخابية، على أن المحافظة التي يبلغ عدد المقاعد النيابية فيها خمسة عشر مقعداً تقسم إلى دوائر انتخابية وجميع الناخبين في الدوائر الانتخابية يقترعون للمرشحين عن تلك الدائرة على اختلاف طوائفهم، بالاقتراع العام السري وعلى درجة واحدة. ثم صدر كل من المرسومان الاشتراعيان رقم 6 تاريخ 1952/11/4 ورقم 7 تاريخ 1952/11/12 لتعديل قانون الانتخاب الصادر في 10 آب 1950، حيث نصّت المواد المعدلة من القانون المذكور على أن: يتألف مجلس النواب من أربعة وأربعين عضواً. وتقسم الجمهورية اللبنانيّة إلى ثلاث وثلاثين دائرة انتخابية. وينص أيضاً على إجبارية الاقتراع مع غرامة لكل من يتخلف عنه.

وبتاريخ 24 نيسان 1957 صدر قانون عُدّل فيه عدد النواب ليصبح ستة وستين عضواً بحيث تقسم الجمهورية إلى سبعة وعشرين دائرة انتخابية وجميع الناخبين في الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم يقترعون للمرشحين عن تلك الدائرة.

أما قانون العام 1960 فقد شهد العديد من التعديلات وتم اعتماده مرات عدة كما يُعتبر القانون النافذ حالياً في ظل فشل السلطة في وضع قانون عصري يضمن تحقيق التمثيل الصحيح للمواطنين. فهو ينص على تعديل عدد أعضاء مجلس النوّاب ليصبح تسعة وتسعين عضواً واعتمد القضاء دائرةً انتخابيةً شرط أن لا يقل عدد النواب فيه عن اثنين وإلا ضم إلى القضاء المجاور. ويستثنى منها مراكز المحافظات، ويجوز فصلها عن القضاء أو تقسيمها إلى أكثر من دائرة. جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم يقترعون للمرشحين عن تلك الدائرة.

التعديل الأول لهذا القانون صدر بتاريخ 1992/7/22 بالقانون رقم 154 ونص على إلغاء المواد الأولى والثانية والثالثة واستُعيضَ عنها بالمواد الآتية:

- المادة الاولى الجديدة: يتألف المجلس من ماية وثمانية وعشرين عضواً...
- المادة الثانية الجديدة: تتألف الدائرة الانتخابية من المحافظة.
- المادة الثالثة الجديدة: بصورة استثنائية، لدورة انتخابية واحدة، تتألف الدوائر الانتخابية على الوجه الآتي:
  - دائرة انتخابية واحدة في محافظة مدينة بيروت
  - دائرة انتخابية واحدة في محافظة الجنوب والنبطية
  - دائرة انتخابية واحدة في محافظة لبنان الشمالي
  - دائرة انتخابية واحدة في كل قضاء من محافظتي جبل لبنان والبقاع باستثناء قضائي بعلبك والهرمل اللذين يؤلفان دائرة انتخابية واحدة، وقضائي البقاع الغربي وراشيا اللذين يؤلفان أيضاً دائرة انتخابية واحدة.

فيفوز في الدوائر الانتخابية المحددة على أساس المحافظة من ينال أكثرية أصوات المقترعين في الدائرة من بين المرشحين من ذات الطائفة وعن ذات المنطقة في حدود المقاعد المخصصة لكل طائفة في هذه المنطقة. كما يفوز في الدوائر الانتخابية المحددة استثنائياً على أساس القضاء من ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية.

وفي العام 1996 صدر قانون التعديل الثاني لبعض احكام قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 1960/4/26 فتمّت الاستعاضة عن بعض مواده بالنص الاتي: المادة الثالثة الجديدة: بصورة استثنائية، ولمرة واحدة، ولأسباب ظرفية متصلة بالمصلحة العامة العليا، تتألف الدوائر الانتخابية وفقاً لما يلي:

- دائرة محافظة مدينة بيروت
- دائرة محافظة البقاع
- دائرة محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية
- دائرة محافظة لبنان الشمالي
- دائرة انتخابية واحدة في كل قضاء من محافظة جبل لبنان

واستعرض القانون الأسباب الموجبة ومنها وقوع عدد كبير من القرى والبلدات في محافظتي الجنوب والنبطية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يحول دون ضمان حرية الناخبين في تلك المناطق. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب قبل الطائف كان الاطول إذ استمر من 3 أيار 1972 وحتى 1991، ذلك أن الانتخابات كانت قد عُطلت طيلة فترة الحرب الأهلية.

والآن، وقد بتنا على أبواب الانتخابات، وفي ظل الطروحات العديدة من قبل كافة الأطراف التي لا تبدو راغبةً في الاتفاق على نظام انتخابي عصري يسمح بوصول ممثلين عن كافة شرائح المجتمع إلى السلطة ويؤدي بالتالي إلى قيام دولة عصرية تكون الأمل الوحيد لإعادة الثقة للمواطنين ولا يتم ذلك إلا من خلال النظام النسبي مع لبنان دائرة انتخابية واحدة، وخارج القيد الطائفي. ●

كـــتـاب ومـؤلـــــف

السعادة الزوجية للكاتب الطاهر بن جلون

إعداد بيار الخوري

الزواج بتشعباته اليومية والتراكمية يضعنا أمام مسؤوليات الشريكين في إنجاح المؤسسة الزوجية أو إفشالها.

في كتاب «السعادة الزوجية » للكاتب الطاهر بن جلون يروي لنا الكاتب قصة زوجين يعيشان معا بالرغم من خلافهما الكبير والجذري، حيث يعمد الكاتب إلى التكلم بلسان الزوجين.

القسم الأول والأكبر من الكتاب يتحدث بلسان الزوج الرسام فيعرض لنا مدى تعلقه بعمله كفنان وإهماله لعائلته وقدرته الكبيرة على خيانة زوجته بشكل دائم، كما يظهر لنا حفاظه الدائم على هدوئه واستيعابه للمشاكل، أما في القسم الثاني فيتحدث الكاتب بلسان الزوجة التي غالباً ما تكون في وضع عصبي وفي صراخ دائم، وحيث الغيرة تستولي على مفاصل حياتها، وهي التي أتت من بيئة معدومة فقيرة.

يطرح علينا الكاتب من خلال مقاربته لواقع الزوجين أسئلة عديدة منها: هل على الزوجين أن يكونا دائماً مُتشابهين أو يمكن أن يكونا مُتناقضين في الأفكار والطباع؟ وهل البيئة التي نعيش فيها تُكبِلنا فتضعنا أمام صعوباتِ عدم تقبلنا لبيئة مَن نحب؟ وهل الحب له هامش زمني معين للبقاء ينتفي بعده؟ وهل الحب واقعي أم هو موجود في عالم افتراضي من نسج خيالنا؟ وهل الغيرة هي دليل حب أم دليل أنانية؟

أسئلة لا يمكن للكاتب أن يجيب عليها بل نحن كبشر ومن خلال تجاربنا نُركِّب فلسفتنا وأفكارنا ونظرتنا للحب ولمبرراته ولاستمراريته. إنها فلسفة بحد ذاتها تُختَصر بالسؤال التالي: «كيف يمكن لنا فعلا أن نبقى زوجين؟». ●

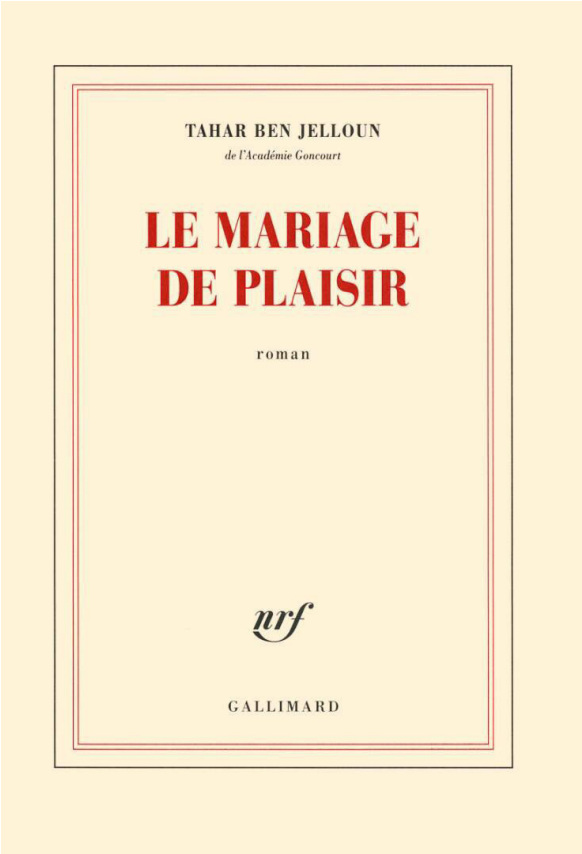

الطاهر بن جلون

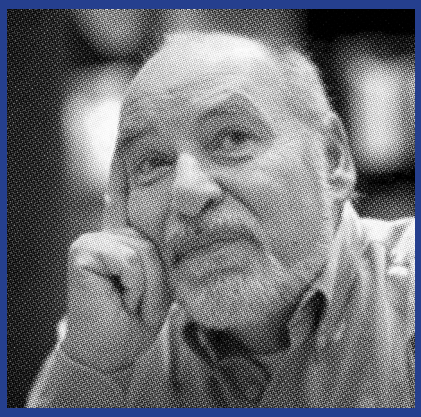

كاتب فرنسي من أصول مغربية، من مواليد فاس في كانون الأول من العام 1944، دَرَّسَ الفلسفة في الرباط ثمّ غادر المغرب. حصل في فرنسا على شهادة عليا في علم النفس.

بدأت مسيرته في الكتابة بعد فترة قصيرة من وصوله إلى باريس حيث عمل كاتبا مستقلا لصحيفة «لو موند» وبدأ ينشر أشعاراً وقصصاً.

من أهم إصداراته كتاب «ليلة القدر» الصادر عن دار لوسوي سنة 1987، وهي الرواية التي حصل من خلالها على جائزة الكونكور الفرنسية في نفس السنة. مِن أعماله الأخيرة رواية «ليلة الخطأ» الصادرة في العام 1997، ورواية « مأوى الفقراء» الصادرة في العام 1999، ورواية «تلك العتمة الباهرة» الصادرة في العام 2001.

إبن خلدون

إعداد علي الحمود

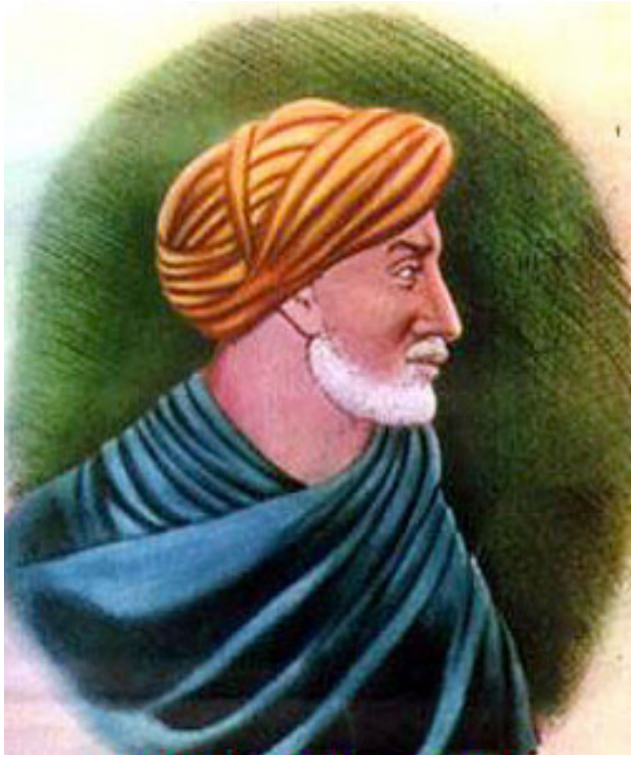

يستحق ابن خلدون، ذلك المفكر العظيم، أن نردّ له الجميل ولو ببضع كلمات متواضعة، تحية له عما قدمه للعلم والإنسانية.

ولا شك بأن أهميته التي لم تزل تشع في سماء العلم حتى بعد مرور ستة قرون، تعود لكونه مؤسس علم الاجتماع أو ما يسمى أيضا علم العمران البشري، فضلا عن النظريات التي وضعها بهذا الشأن.

ولد ابن خلدون في تونس عام ١٣٣٢ م، وتعود أصوله إلى أشبيلية. ترحّل في البلاد، فسافر إلى فاس، غرناطة، تلمسان والأندلس ثم عاد إلى تونس وتوجه إلى مصر حيث توفي هناك عام ١٤٠٦ م.

درس في كل من جامعة القرويين في المغرب وجامعة الزيتونة في تونس وفي جامعة الأزهر ومدرسة الظاهرية في مصر.

أرشدته دراسته لتاريخ العالم والعالم الإسلامي خاصة إلى أن ما يحدث من ظواهر اجتماعية لا يسير حسب الأهواء والمصادفات ولا وفق إرادة الأفراد، وإنما وفق قوانين مطردة وثابتة لا تقل في ثباتها عن قوانين الظواهر الأخرى.

ويقول ابن خلدون، إن الإنسان مدني بطبعه وبأنه لا يجد كفايته واستقراره إلا بالتعاون والاشتراك في حياة الجماعة.

كما يرى المجتمع كنوع من التعاقد الاجتماعي وبأنه ينشأ على هذه الصورة متأثراً بالعوامل والظواهر الطبيعية. وهذه الظواهر عند ابن خلدون لا تتأثر فقط بالعوامل الطبيعية فحسب بل بعوامل اجتماعية من طبيعتها وليس عوامل اقتصادية أو نفسية أو جغرافية أو بيولوجية. وفي هذه النقطة يسبق ابن خلدون المدرسة الفرنسية والمدارس الحديثة لعلم الاجتماع.

لأبن خلدون العديد من المؤلفات، أهمها: «مقدمة ابن خلدون» و«ديوان المبتدأ والخبر» و«شفاء السائل في تهذيب المسائل» وهو كتاب في التصوف وكتاب «شرح البردة» و«رسالة في المنطق».

من أهم أقواله:

«إتباع التقاليد لا يعني أن الأموات أحياء، بل أن الأحياء أموات».

«الفتن التي تتخفى وراء قناع الدين، تجارة رائجة جداً في عصور التراجع الفكري للمجتمعات».

«فساد القضاء، يفضي إلى نهاية الدولة».

«إذا أردت أن تتحكم في الجاهلين، فغلف كل باطل بغلاف ديني».

شارك

للمشاركة في العدد القادم من «تواصل مدني»: info@secularist.org
العنوان: بيروت، بدارو
هاتف وفاكس: 01387577 | 03587346
صفحة مجلة تواصل مدني:
facebook.com/tawasolmadani/
مجموعة مجلة تواصل مدني:
facebook.com/groups/tawasolmadani/
facebook.com/tayarmadani/ | twitter.com/CivilSocietyMov
موقع تيار المجتمع المدني: secularist.org